|  |  |
| --- | --- |
| **كلية الادارة والاقتصاد** | College Name |
| **ادارة عامة** | Department |
| **اثير انور شريف** | Full Name as written in Passport |
|  | e-mail |
|  **Professor**  |  **Assistant Professor** |  **Lecturer** |  **Assistant Lecturer**  | Career  |
|  PhD  |  Master  |  |
| **دور الحاكمية في اعداد الموازنة العامة للدولة في العراق** | Thesis Title  |
| 2008 | Year |
| **أصبح موضوع الحاكمية والحاكمية العامة فيه، ميدانا رحباً للدراسة والبحث والمناقشة باعتباره مفهوما سياسيا واجتماعيا وإداريا يتجسد من خلاله منهجية واليات السلطة Power في ممارسة الحاكم في الوقت الحاضر، فهو حصيلة التفاعل الرسمي وغير الرسمي بين كل من الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني في رسم السياسات العامة وتطويرها في جميع مراحل وأشكال العمل السياسي.****وبذلك فان هذا الميدان البحثي أصبح في رأس جداول اهتمامات المؤسسات والمنظمات والحكومات المختلفة المعنية أو المهتمة بمحاربة الفساد الإداري والمالي، أو التنمية المستدامة، أو تلك المهتمة بالإصلاح السياسي والديمقراطي، أو الإصلاح الهيكلي والمؤسسي في الإدارة، أو تحسين الوضع الاقتصادي وزيادة الاستثمار وتدفق رؤوس الأموال...الخ** **وللوقوف على واقع الحاكمية العامة وتشخيص مبادئها وأبعادها وبنيتها الهيكلية والمؤسسية انطلقت هذه الدراسة في ذلك من خلال ربطها مع عملية الموازنة العامة للدولة أي من خلال الوقوف على وتشخيص واقع الحاكمية في عملية الموازنة العامة للدولة بالعراق، وقد تم تأويل اختيار نشاط عملية الموازنة العامة للدولة سبباً في اختياره لتشخيص وتجسيد واقع الحاكمية العامة من خلالها وبواسطتها كون الموازنة العامة: العملية الرسمية التي تجسد بشكل رقمي أهداف الحكومات وفلسفتها وغاياتها على مختلف الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ...الخ، وكذلك تمثيلها لآليات التفاعل والتأثير لمختلف الأطراف الفاعلة في صياغة برنامج عمل الحكومة من خلالها، وبذلك فهي فعلا تمثل وتجسد وتعطي تصورا كافيا ومختصرا عن كل أنشطة وتفاعلات وأهداف عمل وسياسات الحكومة فضلاً عن كونها تمثل المحصلة النهائية لأهداف الحكومة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإدارية فيها، وبذلك فان قياس، أو تشخيص، أو الوقوف على واقع الحاكمية فيها أي الحاكمية في عملية الموازنة تمثل بصدق واقع الحاكمية في كل أنشطة وعمليات وهياكل وأجهزة الحكومة.** **اعتمدت هذه الدراسة من خلال منهج دراسة الحالة عدة أساليب واليات لجمع البيانات والمعلومات في سبيل تحقيق أهدافها وحل إشكالاتها المعرفية النظرية والعملية التطبيقية، منها قوائم الفحص والمقابلات الشخصية والملاحظات من خلال المعايشة الميدانية في ميدان الدراسة الذي تم تطبيقه في وزارة المالية العراقية من خلال إجابة المدراء العامون ومعاونوهم ومن هم بدرجتهم ورؤساء الأقسام في ديوان الوزارة على تساؤلات أقسام قوائم الفحص وفروعها.** **ولقد كانت أهم الاستنتاجات التي توصلت إليها الدراسة بعد تحليل قوائم الفحص هي:** 1. **ضعف أو انخفاض البنية أو الترتيبات المؤسسية والهيكلية والعملية اللازمة للحاكمية في عملية الموازنة العامة بسبب انخفاض مستوى معايير السلوك المتبناة وعدم دعمها لتلك الترتيبات، وكذلك عدم دعم الهياكل التنظيمية والعمليات اللازمة لانجاز الأداء المالي والإداري فيها، وأيضا ضعف مستوى وظيفة الرقابة وإدارة المخاطر وما يستلزمها من كتابة التقارير والبيانات بهذا الشأن.**
2. **انخفاض مستوى ومبادئ الحاكمية في عملية الموازنة العامة للدولة، متمثلة بضعف تطبيق مبدأ الشفافية في النشاط المالي والإداري، وكذلك قلة حجم ومستوى المشاركة الفاعلة بين مكونات الحاكمية والمتأثرين من أصحاب العلاقة، وبالتالي أيضا انخفاض مستوى وقوة المساءلة الإدارية والقانونية والإعلامية، الداخلية والخارجية التي يتعرض لها المسؤولون في الإدارة الوسطى والعليا بالوزارة.**

 **أخيرا سعت الدراسة إلى تشخيص عوامل الضعف هذه في كل من الترتيبات المؤسسية والهيكلية للحاكمية ولمبادئها وإبعادها وعملت على تحديد عواملها وأسبابها ومسبباتها وقدمت التوصيات اللازمة بهذا الجانب التي من شانها تحسين حاكمية الموازنة العامة للدولة باعتبارها تجسد وتمثل الحاكمية العامة للدولة.**  |  Abstract  |